

المدينة العربية بين جمود البحوث الأكاديمية وواقع الدراسات الإستراتيجية

د. وليد أحمد السيد – لندن

sayedw03@yahoo.co.uk

تعددت الدراسات التي بحثت في موضوع المدينة العربية, على المستويات النظرية سواء الفردية في المعاهد والجامعات وبحوث المتخصصين والأكاديميين أو المستويات التطبيقية من قبل المؤسسات الخاصة والحكومية. وبين العالم الأكاديمي والبحثي وبين الواقع المتغير باستمرار وبخاصة في القرن الحادي والعشرين باتت الهوة تتسع بشكل مرعب ومذهل. وهذه المساحة لا تهدف لإلقاء الضوء على الدراسات الأكاديمية والبحثية ومحاولة حصرها, لكثرتها من جهة ولأنها ليست موضوعنا, ولكن لمحاولة إلقاء الضوء على "همزة الوصل المفقودة" بين عالم الأكاديميين "النظري" وبين الواقع الإستراتيجي "الفعلي" للمدينة والعوامل المؤثرة في وجهتها .

هناك من ناحية الدراسات الأكاديمية "الماضوية" التي تبحث في المدينة العربية تاريخيا وتنش بطون الكتب القديمة, وهذه سادت في فترة نهاية السبعينيات والثمانينيات, ويمكن بأبسط توصيفاتها أن ينظر لها اليوم على أنها "منتهية الصلاحية" شكلا ومضمونا. فهي فعلا باتت تعيش على هامش الحاضر حيث تنعزل أطروحاتها النظرية عن الواقع الحي, وتتميز بأنها أحادية النظرة متفوقة ومتأخرة عدة عقود زمنية عن تطورات مهمة في العالم برمته, فضلا عن تطورات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية محلية أو إقليمية للمدينة العربية المعاصرة. وبالرغم من محاولات ربطها بالدين الإسلامي وبالشرعية التي هي صالحة لكل زمان ومكان, تظل هذه الدراسات وفي غياب آلية منطقية لمعايشة الواقع دراسات "لاتاريخية" تقدس الماضي وتنعزل عن الحاضر والمستقبل. وأمثلتها متعددة من كتب فقه العمران إلى الكتب التاريخية في المدينة "الإسلامية", والكتب النظرية التي تعالج مظاهر من التراث العمراني في المدن العربية القديمة .

من ناحية ثانية هناك دراسات وبحوث الطلبة التي تبحث في العمران المعاصر للمدن العربية ونواحي تخطيط عمراني وما يرتبط بها من متعلقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وديموغرافية. وهذه تنحصر أهدافها لنيل درجة أكاديمية وقلما ترقى لواقع التخطيط العملي أو ترفع لمستويات أبعد من المحيط الأكاديمي, حيث يتم اجترارها في أبحاث جديدة وأوراق عمل لمؤتمرات وندوات وسواها. وهذه كسابقتها من الكتب العتيقة التي عمرها أكثر من عقدين وربما ثلاثة, لا تثبت أرضا ولا تسقي زرعاً. كل ما هنالك أنها تفيد في دوائر "الطحن" والإجترار العقيم الذي لا يفيد الواقع العملي للمدن العربية بشيء.

ومن ناحية ثالثة, وعملية, فهناك مجموعات من الدراسات الإستراتيجية التي تجربها المؤسسات الخاصة الإستشارية والتي يتم إعدادها قبل الشروع في مشاريع التخطيط العمراني للمدينة العربية والتخطيط أو التصميم الحضري. وهذه تستند غالباً لمعطيات ترصد الواقع المحلي بناء على إحصاءات وبيانات وجداول ومعادلات ديموغرافية وميزانيات حقيقية تعنى بتطوير الواقع المحلي والإقليمي بناء على رؤى سياسية أو صناعة قرار إقليمية ترسم هدفاً ومنهجاً محدداً لعملية الارتقاء بالواقع العمراني في إقليم ما.

بلا شك فإن ما يمكن رصده وتأمله هنا أن هناك فصاماً حاداً بين الدراسات الأكاديمية وبين واقع الدراسات الإستراتيجية للمدن العربية, ومكمن الخلل يبدو في انعزالية الأكاديميين عن الواقع ونقص البحوث العملية التي ترافق التطور المتسارع لمرافق المدن والعوامل المؤثرة بها. والتساؤل هو: ما هي الإشكالية التي تعيق عملية التنمية في عموم المدن العربية المعاصرة بحيث بات الكثير من النقاد يشير لخروج المدينة العربية عن الإطار والمنهج المفترض وبخاصة مع تداعيات وأزمات متعددة باتت تهدد خطط التنمية المستقبلية وترمي بالمدينة العربية بمختلف مظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في أحضان المجهول؟

للإجابة عن هذا التساؤل المهم تتشابك العوامل وتتعدد بين بيروقراطية, واقتصادية متعلقة بالميزانيات المرصودة للتطوير الحضري, ولاتراكمية السياسات الحكومية, وقصر نظر الإستراتيجيات وقصورها عن التنبؤ الصحيح بوجهة المدينة والذي ينبغي

أن يستند لمعلومات وبيانات ومدخلات مستمرة ترصد الواقع وتنتبأ بالمستقبل. كما أن هناك عوامل متغيرة سريعة تمثلها التدايعات "غير المحسوبة" خارج المعادلات المنظورة والطارئة كالأزمات الإقتصادية, ومثالها الأزمة العالمية الحالية, والكوارث الطبيعية والحروب الإقليمية والتدايعات السياسية التي تضع بصماتها بشكل متجدد ومستمر على أرض الواقع – مما تفشل أمامه كل النظريات الأكاديمية والكتب العتيقة التي تقدر قراءة التاريخ المنعزل عن الواقع .

جانب آخر مهم من المشكلة يكمن في غياب "آلية" حقيقية لنقل نتائج البحوث والدراسات المختلفة من مستوى التنظير العام إلى واقع التخطيط وصناعة القرار. فعملية صناعة الفكرة وجمع المعلومات الميدانية في البحوث المفتتة والمبعثرة على أيدي الطلبة والباحثين في معاهد العلم تنقصها "آلية" ومنهجية علمية "مؤسسية" تلتقطها من أرفف الأرشيفات بالجامعات, بواسطة مراكز بحوث استراتيجية إقليمية, تعمل على تنقيتها و غربلتها ورفعها لمستويات متطورة من البحث والدراسة الجادة المؤطرة بأطر ومنهجيات خاصة برؤى سياسية وصناعة القرار المحلي أو الإقليمي. وبكلمات أخرى فالمشكلة تكمن في غياب "هرم" البحث العلمي الذي قاعدته العريضة هي البحوث والدراسات الأكاديمية كمستوى أدنى, يتدرج صعودا بمستويات متعددة أكثر تخصصا وواقعية تشمل الدراسات الميدانية, ودراسات الخبراء ونصائح المستشارين باتجاه صناعة القرار والتنفيذ في البلديات والحكومات المحلية والإقليمية .

ومن أبرز العوامل المساعدة على حالة "الفصام" الكبير بين الأوساط الأكاديمية التي تعيش حالة من "التخيل الافتراضي" والوهم التاريخي الذي ينبش بطون الكتب, وبين الواقع العملي مجموعة من العوامل منها: أولا – عدم الكفاءة المهنية لمعظم الأكاديميين عموما أو عدم انخراطهم في مشاريع حقيقية لتطوير البيئة الحضرية. فغالبيتهم الأكاديميين يعيشون حالة تقوقع داخلية في المعاهد العربية ولا يلجأ لبعضهم إلا في حالات محدودة لتحكيم مسابقة لمحاولة توسيع دائرة المحكمين لتشمل دوائر أبعد من المهنيين وصانعي القرار وغالبا ما تكون إجراء شكليا وتكون نتائجها في الغالب "كارثية". ثانيا – عزوف الأكاديميين من المعماريين عن المشاركة الفاعلة في المجتمع والثقافة والحضارة التي يعيشونها. وتجد معظمهم غارقين في إعداد الأوراق والبحوث النظرية السردية التي هدفها الرئيس هو الترقية الأكاديمية وزيادة الراتب. ويغيب عن ساحة الفكر والمقالات التي تطرح فيها الأفكار الجادة والتي تخاطب المسؤولين وصانعي القرار وترفع مستوى

الوعي العام لمشكلات البيئة الحضرية ومحاولة إشراكهم في تخطيط البيئة. ومن أغرب الأطروحات التي تسمعها هي "تعالى" الأكاديميين النائمين في "عالمهم الخيالي" عن الكتابة في المنابر العامة "وتصنيفهم" للأطروحات الفكرية كمحکم وغير محکم – بما يفسر جانبا من مشكلة غياب "همزة الوصل" بين الحالة الأكاديمية "الخاملة" وبين الواقع الحضري والتخطيطي المتغير بشكل متسارع وكبير ولإيصال الأفكار الجادة للمجتمع ولصناع القرار. ومن هنا تسود ظاهرة غياب الأقلام النقدية الجادة في العالم العربي – ما خلا فئة محدودة جدا. ثالثا – في غياب واضح وفاضح للأكاديميين عن مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة لرفع مشكلات البيئة وتقديم تصورات للتخطيط الحضري بحيث يمكن التقاطها من المسؤولين والمتنفذين تتوسع الهوة بين الأكاديمي النظري وبين الواقعي العملي. ولا يمكن دوما أن نغرق في لوم المسؤولين وصناع القرار عما وصلت إليه المدينة العربية فيما يغرق المختصون والأكاديميون في سبات عميق في معاهد الأكاديمية .

العالم العربي بوزاراته ودوائره الرسمية الحكومية والخاصة بات يزخر بالعقليات النيرة لمسؤولين تسلحوا بالعلم والشهادات العليا والخبرة الثاقبة لصناعة القرار. طبعاً هناك حالات مغايرة لكن من الحمق التعامي عن الظاهرة الجديدة. وقد تمت استضافة كاتب هذه السطور في برنامج خاص عن المدينة العربية قبل عامين على فضائية بلندن، وطرحت مجموعة من الأفكار المتعلقة بالتطوير الحضري، وفي اليوم التالي جرى الإتصال معي من دولة البحرين لإستقدامي كمستشار خاص بإحدى الوزارات المسؤولة عن التطوير الحضري والعمراني. وقبل ثلاثة أعوام تم استقدام كاتب هذه السطور لتطوير أربع مدن أردنية جديدة، اربد ومعان والمفرق والوسط التاريخي لمدينة عمان. فلا يجب أن نلجأ دوماً لذريعة نظرية المؤامرة أو مقولة "الرجل المناسب في المكان المناسب" والتي باتت إلى حد ما ممجوجة لتعويم المسؤولية. فالعديد من الوزارات والمؤسسات والبلديات، ومن علم شخصي كما في مدينة عمان، والمنامة ومسقط وصلالة وغيرها، بات يتربع على إدارتها مهندسون وحملة شهادات عليا ومتقفون على أعلى درجات الثقافة العمرانية. وقد جلست شخصياً مع رؤساء بلديات مسقط وصلالة قبل بضعة أعوام ومع القطاع الهندسي في البلدية بظفار في ورشات عمل ولقاءات مصغرة لمناقشة تصورات وأطروحات لتطوير جوانب من البيئة المبنية. لكن هناك مشكلة و ظاهرة تعيب عملية تراكم القرارات وهي "التنقلات" المستمرة والمفاجئة للمسؤولين .

إشكالية عدم "التواصل" وتتابع الخطط ومخططات التنمية تعيقها فعلا مشكلة "تغير" المسؤولين المفاجئة والمستمرة وعلى فترات "قياسية" قصيرة أحيانا والتطورات البيروقراطية في المؤسسات والدوائر الحكومية. ومن أبرز مشاكل صناعة القرار في المدن العربية هي "لا تراكمية" القرار السياسي، ففي غالب الحالات كثيرا ما ينفرد عقد مشروع ما بتبديل رئيس بلدية أو مسئول إقليمي ليحل محله آخر برؤى جديدة وسياسات جديدة تهدف أولا وأخيرا لوضع بصمة اللاحق ومسح آثار السابق ونعود لمربع الصفر في تنفيذ واعتماد خطط التطوير وإقرار الميزانيات. وتظل مشكلة الميزانيات المهذرة والفساد والتلاعب بالمال العام، و"تلزيم" المشاريع لغير مستحقيها والعمولات المبطنة هي من أكبر عوائق التقدم وتطوير المدينة العربية والبيئة المبنية. والحل لإشكالية عدم التتابع وكما هو الحال في الغرب المتقدم هو "فصل" المهنيين والمستشارين عن "هلامية" الواقع السياسي. فولاؤهم يجب أن يكون "مهنية" محضا لا "سياسيا"، وتعيينهم ينبغي أن يتم بألية "ديمقراطية مهنية" وليس قرارا سياسيا محضا. وعلى صعيد آخر، فلا بد من آلية لاستقدام المهارات والخبرات الإستشارية وتنظيم ورشات العمل المستمرة للعمل على تلاقح الخبرات الإقليمية والدولية من أجل النمو والتطور العمراني. وبخلاف إيجاد هرمية منهجية في التقاط المعلومات والخبراء سواء بسواء تظل المدينة العربية زاخرة بالمشكلات المتفاقمة في عالم سريع التغير تغيب عنه أطروحات الخبراء الإستشاريين الجادة، فيما يسود "النوم الأكاديمي" والسبات الشتوي الطويل الذي راح فيه معظم الأكاديميين في المعاهد العربية !

وليد أحمد السيد

لندن في 3 نيسان 2010